نظرة عامة

marseille cmi

التقرير المتوسّطي 2012

نحو نمو يراعي اعتبارات البيئة في بلدان المتوسط

وضع السياسات لتعزيز
إنتاجية الثروات الطبيعية

FEMISE plan bleu MAP European Investment Bank afd AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT البنك الدولي

© 2012 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي
1818 H Street NW
Washington DC 20433, USA
الهاتف: 1000-473-202 1+
الموقع الالكتروني: www.worldbank.org

أعدت هذه الوثيقة من طرف موظفي البنك الدولي بمساهمة أطراف أخرى. وعليه فإن الاستخلاصات والتأويلات والنتائج المعبر عنها في هذا العمل لا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلها أعضاؤه.

لا يضمن البنك الدولي دقة المعطيات التي يحتوي عليها هذا العمل. لا تنطوي الحدود ولا الألوان ولا التسميات ولا أية معلومات تظهر على أية خريطة في هذا العمل على أي رأي للبنك الدولي فيما يتعلق بالوضعية القانونية لأي إقليم أو على تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الحقوق والتراخيص

تخضع المادة الموجودة في هذا العمل لحقوق النشر. ولأن البنك الدولي يشجع نشر معارفه، يمكن أن يستخدم هذا العمل كليا أو جزئيا، لأغراض غير تجارية طالما بين الإسناد الكامل لهذا العمل.
يجب أن توجه أية استفسارات، تتعلق بالحقوق والتراخيص بما في ذلك الحقوق التابعة، إلى مكتب الناشر، البنك الدولي، 1818 H Street NW, Washington DC 20433, USA؛
الفاكس: 2422-522-202 1+، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

منشورات مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي: لورين فالكونيتي
التصميم الغرافيكي: إيمانويل ديزانيت لدينامك كرياتيف، فرنسا
الطباعة: سوبر بلان إمبريميوم، فرنسا

التقرير المتوسّطي 2012

نظرة عامة

نحو نمو يراعي اعتبارات البيئة في بلدان المتوسط

وضع السياسات لتعزيز
إنتاجية الثروات الطبيعية

مقدمة

يعد خلق فرص الشغل وتسيير الثروات الطبيعية إحدى التحديات الأكثر صعوبة التي تواجه البلدان المتوسطية. منذ بداية الربيع العربي في فبراير 2011، تفاقمت هذه القضايا بالمطالبة المتزايدة بعدالة اجتماعية أكبر والتخفيف من وطأة الفقر المدقع.

يمنح النمو المراعي لاعتبارات البيئة سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز إنتاجية الثروات الطبيعية والحيلولة دون التبعات الاجتماعية السلبية نتيجة للتدهور البيئي. بعبارة أخرى، يمكن لوقف التدهور البيئي أن يحسن من الرفاه الاجتماعي والمساعدة على خلق فرص للشغل. بهذه الكيفية، يمكن للنمو المراعي لاعتبارات البيئة أن يجلب منافع مشتركة. هذا ينطبق على كل المعمورة، لكن على البلدان المتوسطية بوجه خاص، حيث كانت الثروات الطبيعية كالماء والمناطق الساحلية محل ضغط مكثف منذ القديم. وعليه، وفي غياب عمل سريع، سيكبر الضغط، خاصة مع تفاقم ندرة المياه بسبب التغير المناخي وتلاشي التنوع البيئي.

بصفته مسهلا للحوار بين الأطراف الفاعلة المحلية والدولية، يعتبر مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي في موقع جيد للإسهام في التحول نحو نمو مراعي لاعتبارات البيئة في المنطقة، من خلال ترقية الدراسات التي تكشف المنافع المشتركة التي تم تحقيقها وكيف يمكن للممارسات الفضلى لترقية النمو المراعي لاعتبارات البيئة أن يتم تكرارها أو أن يتم تكييفها في دول الجوار.

يعد التقرير المتوسطي 2012 : نحو نمو مراعي لاعتبارات البيئة في البلدان المتوسطية نتاج مسار تعاوني وتشاوري دعي إليه صناع القرار السياسي على المستوى الوطني، والشركاء والخبراء والأطراف الفاعلة المحلية الخاصة لتبادل الخبرات والتطلعات المتعلقة بالقضايا التي تواجهها المنطقة. حيث تأكدت الحاجة لمناقشة تلك القضايا في تقرير منشور من قبل صناع القرار في القطاعين العمومي والخاص خلال المشاورات المحلية والإقليمية. إذ تقتضي معالجة تحد نمو متعدد الأبعاد في سياق بيئة طبيعية هشة، تعاونا وتنسيقا وتدابير أكثر شمولية.

إن الهدف من تقرير كهذا هو تبادل الخيارات الاقتصادية المستدامة مع صناع القرار وتقديم براهين من التجارب الحديثة في البلدان المتوسطية على أن النمو المراعي لاعتبارات البيئة يمثل فرصة رائعة لخلق مواطن الشغل وترقية الانسجام الاجتماعي. يمنح التقرير المتوسطي 2012، عبر التركيز على قطاعات معينة، بعض المسارات الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة. إن الهدف الذي يبتغيه فريق التقرير هو فتح النقاش وتوجيه دعوة للعمل على المشاكل البيئية. لدينا فرص حقيقية لصنع مستقبلنا، لكن يجب أن نصمم نهجا مختلفا عن ذلك الذي سلكناه من قبل، ويجب أن نفعل ذلك الآن.

ماتس كارلسن، مدير
مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي

شكر وتقدير

تم إصدار التقرير المتوسطي 2012، وهو منشور من طرف مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي (سي أم أي)، من قبل مجمع بقيادة البنك الدولي بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأوربي للاستثمار والمخطط الأزرق (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/ المركز الإقليمي للنشاط) والمنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية. وفي مجهود يرمي لجمع الوثائق المتعلقة بالتقرير، نظم المجمع سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية لتحديد دراسات الحالات وتجارب الأطراف الفاعلة ذات الصلة مع القضايا المتعلقة بالبيئة والنمو في بلدان جنوب وشرق المتوسط. واستفاد الفريق من الكثير من التعليقات والنصائح من قبل ما يناهز 300 صانع قرار سياسي، وخواص، وأكاديميين شاركوا في المشاورات وانضموا لمجموعة افتراضية (e-community) أنشئت خدمة لمسار المشاورات. وبما أن التقرير يقف على التجارب المحلية، فإنه متجذر في الممارسات الفضلى المتوسطية.

وتم تنسيق إعداد التقرير من قبل فريق يرأسه جيل بيبين، مختص بيئي رفيع المستوى (البنك الدولي) مع جان-باسكال باسينو، مختص رفيع المستوى في الاقتصاد (خبير بالبنك الدولي)، وفريديريك بلان، مختص رفيع المستوى في الاقتصاد (المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية). وتم هذا المسار بإشراف عام السيد ماتس كارلسن، مدير مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، جنيد أحمد، مدير قطاعي (البنك الدولي / قسم التنمية المستدامة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MNSSD)، ولويس كونستانتينو وهوناي كيم، مسيرين قطاعيين (البنك الدولي// قسم التنمية المستدامة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MNSSD).

وتم تلقي المساهمات من قبل هالة أبو علي، سليمان بدراني، جوليان هانوتو (خبراء على مستوى المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية)، وكوستاس تساكاس (المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية)؛ سارة فيرناندیز، هيوغيس رافينيل، ناتالي روسي وديديي سوزاد (Plan Bleu)؛ هند بوحيا، ماريون دوفيس، شارلوت دو فونتوبير، يوسف كوكوغلو، توماس لاغرواد-سيغو، أنيل ماركاندايا وجون لوي فيبر (خبراء بالبنك الدولي). ويثمن الفريق أيضا التعقيبات التي وردت من قبل النظراء المراجعين بالبنك الدولي : دتن بيلر، ميلان برامبات، حسين شلال، ماريان في، كارولين فروند، غلان-ماري لانج وميشيل تومان. نشر التقرير من قبل ستيفن كينيدي (خبير بالبنك الدولي).

ويود فريق التقرير المتوسطي 2012 أن يعرب عن عرفانه للتعقيبات الثمينة التي تلقاها من أعضاء اللجنة التوجيهية والخبراء الذين تمت استشارتهم على مراحل مختلفة من المسار: نتالي أبو عطا (البنك الدولي)، ثييري لاتراي (الوكالة الفرنسية للتنمية)، ميريام لينستر (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، سيرجيو مارغوليس (البنك الدولي)، دانييل أوتولينغي (بنك الاستثمار الأوربي)، فاليري ريبو ودومينيك روجا (الوكالة الفرنسية للتنمية) ، أرمن ريس (بنك الاستثمار الأوربي)، جوسيلين فوكلان (الوكالة الفرنسية للتنمية) وكسافييه فينسون (البنك الدولي).

كما يود الفريق أن يبرز إسهام أعضاء فريق عمل المجتمع المدني الذي أثرى التقرير بالتوصيات: حلمي أبو ليش (مصر)، ناديا أبو يحي لاوتن (الأردن)، كريستيان أفيروس (فرنسا)، سهام أيوش (المغرب)، سليمان بدراني (الجزائر)، علاء عز (مصر)، لاكوفوس كانوليس (اليونان)، وافق غريس (مصر)، جيلينا نيزيفيك (مونتينيغرو)، روبي ناتانسون (إسرائيل)، ألدو رافازي دوفان (إيطاليا)، محمد سليم (الضفة الغربية)، وسبيل سيزير إيرالب (تركيا).

حـــول الشركـــــاء

يعد مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، الذي أنشئ سنة 2009 أرضية برامج متعددة الشركاء مصممة لتشجيع التفكير المستقبلي في المنطقة المتوسطية. يسعى مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي للعمل كوسيط نزيه مع الأطراف الفاعلة في المنطقة، من خلال الإسهام في حوار بناء تكون فيه المعارف والخبرات في خدمة الحلول المتعلقة بالمشاكل الشائعة. يعتبر التقرير المتوسطي 2012 نتاج "مجمع البيئة والمياه" التابع للمركز من أجل التكامل المتوسطي. حيث استفاد التقرير من المعلومات التي تلقاها البنك الدولي من الخبراء والمستشارين المنخرطين في مجمع البيئة والمياه والبرامج الأخرى التابعة للمركز من أجل التكامل المتوسطي. ويود الفريق أن يعرب عن امتنانه للزملاء بالمركز من أجل التكامل المتوسطي لدعمهم المستمر ومساندتهم، لاسيما سمية دريوش وسالومي دوفور.

تعد الوكالة الفرنسية للتنمية وكالة عامة لدعم التنمية. تتمثل مهمتها في التقليص من وطأة الفقر واللامساواة، والترويج للنمو الاقتصادي المستدام وحماية السلع العالمية التي تستفيد منها البشرية قاطبة. وتنطوي مهمة حماية السلع العالمية على الكفاح ضد التغير المناخي والأوبئة والحفاظ على التنوع البيئي وترقية المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتوفير المساعدات للبلدان التي أضعفتها الصراعات والحروب أو الكوارث الطبيعية.

أما بنك الاستثمار الأوربي فيعد مؤسسة تمويل تابعة للاتحاد الأوربي. يساهم فيها الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد حيث يتشكل رأسمال المصرف من إسهاماتهم. بالنسبة لدور بنك الاستثمار الأوربي فينحصر في توفير التمويل طويل المدى لدعم المشاريع الاستثمارية. ينشط بنك الاستثمار الأوروبي خارج الاتحاد الأوربي في أكثر من 150 بلدا بما في ذلك الدول الشريكة في المتوسط، إذ يعمل على بناء اللبنة المالية للتعاون الخارجي للاتحاد الأوربي وتنفيذ السياسات التنموية (تطوير القطاع الخاص، البنية التحتية، توفير الأمن الطاقوي، والتنمية المستدامة للمحيط.)

فيما يتعلق بالمخطط الأزرق، فهو منظمة فرنسية غير حكومية وشريك في التعاون البيئي الإقليمي في إطار مخطط العمل المتوسطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة البيئي. ويوفر المخطط الأزرق المعلومات والمعارف لإخطار صناع القرار وأطراف فاعلة أخرى بخصوص المخاطر البيئية وقضايا التنمية المستدامة في المتوسط، وصياغة سيناريوهات مستقبلية لتوجيه صناع القرار.

وعن المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية فهو شبكة تنشط منذ 1997 ليترسم وجودها سنة 2005. ويضم أعضاء الشبكة أكثر من 90 مركز بحث في العلوم الاقتصادية، يمثلون الشركاء الـ37 في تصريح برشلونة. يخضع المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية للتنسيق المشترك للمعهد المتوسطي (فرنسا) ومنتدى البحث الاقتصادي (مصر). يهدف المركز لتوفير توصيات على أسس الأبحاث تتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في المتوسط.

الأهداف، الرسائل، ملخصات الفصول

تعد العلاقة بين البيئة والاقتصاد عنصرا أساسيا في مجابهة التحديات التي تواجه البلدان المتوسطية. فمن خلال تعزيز مكانة البيئة في السياسات الاقتصادية وترقية برنامج نمو مراعي لاعتبارات البيئة على المستويين الوطني والإقليمي، يمكن للبلدان أن تقوي من النمو الاقتصادي وتخلق فرص الشغل والعدالة الاجتماعية والتسيير المستدام للموارد الطبيعية. لكن الانتقال لنمو مراعي لاعتبارات البيئة يقتضي مجموعة من السياسات الشاملة بالإضافة إلى شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

يمكن للسياسات المصممة لتحسين وحماية البيئة (أو ما يعرف ب"السياسات الخضراء") أن تولد منافع جمة اجتماعية واقتصادية متبادلة ("منافع مشتركة")، لاسيما عندما تجتمع مع نشاطات تعالج مشاكل هيكلية أساسية أخرى في الاقتصاد. يمكن للأداء الاقتصادي أن يتحسن وللرفاه الاجتماعي أن يزدهر من خلال إدراج الاعتبارات البيئية في التخطيط القطاعي والتخطيط ما بين القطاعات. وبطبيعة الحال فإن أي مسار كهذا سيسفر عن رابحين وخاسرين. لكن برنامجا مراعيا لاعتبارات البيئة منصف يمتاز بكونه يركز على السياسات التي تجلب فوائد تتجاوز بكثير ما تكلفه.

هذه هي الرسالة التي جاء بها التقرير المتوسطي 2012، الذي يعد نتاجا (i) لمسار تشاوري أشرك فيه الخبراء والأطراف الفاعلة من بلدان الضفاف الشرقية والجنوبية والشمالية للمتوسط، و(ii) مراجعة عميقة للأدبيات.

الأهـــــداف

يفحص التقرير التجارب الناجحة في البلدان المتوسطية، موضحا العائدات الاجتماعية التي تتأتى من إعطاء الأولوية للبيئة في البرنامج التنموي في المنطقة ومراجعة الحلول الوسطى، من أجل تحديد السياسات التي تثمر أكبر قدر من الفوائد. يهدف التقرير أيضا لإثراء النقاش في أوساط صناع القرار السياسي حول السياسات والاستثمارات المحتملة المتعلقة بالنمو المراعي لاعتبارات البيئة، وحول مزيج من السياسات الكفيلة بتوفير أكبر حظ لمضاعفة فوائد السياسات الخضراء. ينطوي التقرير المتوسطي 2012 على تقييم لنقاط القوة الوطنية وعلى أولويات العمل البيئي.

بالتعاون مع البلدان المستفيدة في الضفتين الشرقية والجنوبية للمتوسط وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، وضع مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي إطار برنامج شامل – برنامج البيئة والمياه – يعتبر التقرير المتوسطي 2012 إحدى مكوناته. ويعالج برنامج البيئة والمياه القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية، تدهور الأراضي، النفايات الصلبة والخطيرة، والتغير المناخي. يتمثل هدفه العام في توفير رؤية مشتركة لدمج القضايا البيئية في برامج التنمية الاقتصادية للبلدان المتوسطية [1].

التوصيـــات والرسائـــل الأساسيـــة

مبررات تبني برامج النمو المراعي لاعتبارات البيئة

1. تطالب بلدان جنوبي وشرقي المتوسط (SEMCs) بتبني براديغم نمو وتنمية جديد (جلال 2011). يوفر النمو المراعي لاعتبارات البيئة فرصة لإنعاش النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل مع توفير العدالة الاجتماعية. يمكن لبرنامج سياسي يرتكز على النمو المراعي لاعتبارات البيئة أن يساهم في تحقيق الأهداف التنموية في بلدان جنوبي وشرقي المتوسط من خلال رفع إنتاجية الثروات الطبيعية وعوامل إنتاجية أخرى وتخفيض الآثار السلبية للتدهور البيئي، والذي يؤثر بشكل سيء على أفقر الأسر وعلى الفئة الأكثر هشاشة من الساكنة في المنطقة. يمكن للسياسات الخضراء المصممة بعناية أن تولد منافع مشتركة سريعة. بالإضافة إلى الأرباح طويلة المدى والمباشرة من التسيير البيئي، كما يمكن توقع أرباح إنتاجية صافية وخلق لمواطن الشغل عند تنفيذ السياسات الخضراء. ويتحقق هذا بوجه خاص إذا ما ترافقت السياسات البيئية مع نشاطات مكملة تعالج المشاكل الهيكلية الأساسية في الاقتصاد.

2. تهدف سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة إلى تحقيق نجاعة ونظافة ومرونة أكبر في استخدام الموارد في عمليات النمو دون عرقلته بالضرورة (البنك الدولي 2012). إذ يقلل التدهور البيئي من جودة الحياة في المنطقة كما يعوق الكفاءة الاقتصادية وخلق فرص الشغل، وفرص النمو. على النقيض من ذلك، تهدف سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والشمولية، دون المساس بالبيئة (Halgatte and others 2011). يمكن تصميم سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة لتحقيق أقصى قدر من المكاسب على المدى القصير وذلك للتعويض قدر الإمكان عن التكاليف المرتبطة بالتحول مقدما. وبعبارة أخرى، يمكن أن تصمم هذه السياسات لاجراء تحكيم لا مفر منه. فإنها يمكن أن تزيد من الإصرار على مواجهة الصدمات الخارجية ويمكن جعلها متلائمة مع غيرها من الأهداف الهامة في السياسة الوطنية.

1 أنشئ المركز من أجل التكامل المتوسطي، الذي يتخذ من مرسيليا مقرا له، سنة 2009 من قبل حكومات مصر وفرنسا والأردن ولبنان والمغرب وتونس بمعية بنك الاستثمار الأوربي. يهدف المركز من أجل التكامل المتوسطي لدعم التنمية المستدامة من خلال إتاحة الوصول للمعرفة. ويتمثل الهدف الأساسي للمركز في استكشاف السياسات الخضراء الكفيلة بمضاعفة العائدات الاقتصادية والبيئية على حد سواء عن طريق مختلف البرامج، منها التقرير المتوسطي 2012 هذا .

3. من العاجل التوفيق بين السياسات البيئية والاقتصادية، للحفاظ على مرونة النظم الإيكولوجية الأكثر إنتاجية في المنطقة ولقلب آثار التدهور البيئي الحالي. إن تداعيات التنمية غير المستدامة وخيمة لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يكون للظروف الطبيعية (وخاصة نقص المياه المزمن) تأثير سلبي على الرفاه الاجتماعي والنشاط الاقتصادي. إن النظام الإيكولوجي الفريد والمهدد في المنطقة يدعم سبل معيشة الملايين من الناس، ليس فقط من خلال الزراعة والمزارع السمكية، والغابات، ولكن أيضا من خلال جذب السياح الدوليين أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. يهدد التدهور البيئي قطاعات رئيسية مثل السياحة، التي تعتمد عليها كثير من بلدان المنطقة (Croitoru & Sarraf 2010؛ Larsen 2010). يوفر قطاع السياحة مثالا جيدا على العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، حيث يعد هذا القطاع من العناصر الأساسية في اقتصادات بلدان جنوبي وشرقي المتوسط، حيث يمثل معظم الفائض المعادل لـ 22 مليار دولار في المنطقة في مجال تجارة الخدمات، مما يجعله يشكل نصف العجز التجاري الإجمالي لنفس المجموعة من البلدان(المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2007) ولكن بعض الموجودات الطبيعية الأكثر قيمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تواجه خطر تدهور لا رجعة فيه يمكن أن يؤثر في الازدهار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل ويؤثر بالتالي على رفاهية السكان المحليين. على وجه الخصوص، فإن المناطق الساحلية العذراء، التي يمكن أن تدعم الأنشطة السياحية ذات القيمة المضافة العالية والتي توفر عمالة هائلة، مهددة بآثار التنمية غير المنضبطة.

الرهانـــات والفـــرص

4. قد يواجه صناع القرار خيارات صعبة ومفاضلات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، ولكن الفرص لجني المنافع المشتركة متوفرة أيضا. إذ يمكن للسياسات البيئية السليمة أن تساعد على حل المشاكل الاقتصادية مثل الازدحام في المدن، والظروف الصحية المرتبطة بتلوث الهواء والماء، وانخفاض الإنتاجية الزراعية. ولكن السياسات البيئية تتطلب أيضا تحكيمات، خاصة مع مرور الوقت. لا يمكن لبعض التحكيمات أن تقابلها منافع مشتركة فيتطلب ذلك خيارات صعبة من واضعي السياسات. يحدد التقرير المتوسطي 2012 عدة أنواع من الفرص. في الوقت الحاضر، تستخدم الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة بشكل غير فعال، ويترتب عن ذلك تكاليف اقتصادية وبيئية على حد سواء. باستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، من الممكن جلب منافع بيئية واقتصادية، وخلق فرص الشغل في آن واحد. يستلزم تحقيق قدر أكبر من النجاعة التغلب على عقبات مؤسسية وسياسية واقتصادية كبيرة، ولكن يوجد بعض الفوائد التي يمكن أن تتحقق بسرعة، كما تشهد بذلك التجارب الناجحة الواردة في التقرير.

5. يمكن للمنافع المشتركة أن تكون كبيرة. تمثل إدارة الأصول الطبيعية فرصا هامة لحماية البيئة، وخلق فرص الشغل، وانخفاض تكاليف التشغيل. على سبيل المثال، يمكن لتركيب الهياكل الاقتصادية طاقويا على المباني الجديدة (بما في ذلك الأسطح المعزولة، والجدران، والنوافذ) بحلول عام 2030 تقليل تكاليف الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما يمكن من خلق ما يقدر بنحو 1.3 مليون وظيفة في قطاع البناء، والتشييد والصيانة في بلدان جنوبي وشرقي المتوسط (Plan Bleu 2011). كما يعتبر الحد من التسرب من شبكة توزيع المياه لمنع الاستغلال المفرط للمياه الجوفية أيضا من بين تدابير التسيير الأكثر فعالية التي برزت من خلال دراسات الحالات (Plan Bleu 2010). يمكن لتحسين الولوج الى المياه في المناطق الحضرية التي لديها في الوقت الحاضر أقل نسبة تزويد بالمياه (أقل من 50 لترا في اليوم للفرد الواحد) أن يؤدي إلى فوائد كبيرة بيئية وصحية، وفي حالة الأردن مثلا وصلت نسبة المنفعة/التكلفة إلى 2:1 (المنظمة العالمية للصحة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2008). وأخيرا، يمكن لسياسات تحسين إدارة النفايات ومراقبة تلوث المياه والجو أن تثمر نتائج إيجابية مع الحد الأدنى من الجهد.

6. في التخطيط الحضري وفي إدارة المناطق الساحلية، يمكن التعاطي مع التحكيمات والآثار التوزيعية المعتبرة. يتعدى الزحف العمراني على الأراضي الخصبة التي تعاني بالفعل من تناقص، كما يتعدى على المناطق الساحلية التي لديها طاقات عالية في مجال السياحة المستدامة. ولكن يمكن الحصول على المنافع المشتركة حتى في هذه المناطق من خلال تقديم الحوافز التي تؤثر على سلوك المتعاملين الخواص في الاتجاهات المطلوبة. على سبيل المثال، فمن الممكن فرض ضريبة مرتفعة على القيم العقارية عند منح رخص البناء، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع عمان. توفر مثل هذه الضريبة حوافز للحد من التدهور البيئي، بينما تعمل على توليد الموارد المالية اللازمة لإشاعة الاخضرار في عمان والمحافظة على المناطق التراثية (بيوريجارد وماريليرو-كولومينا2011-). إن آثار التكتل في المناطق الحضرية الرئيسية قيِّمة إذ تعد بمثابة محركات للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل (البنك الدولي 2009أ). حيث يمكن للسياسات التي تتوخى تعزيز التركيز أن تمنع وتخفف من الآثار البيئية السلبية للتحضر مع الحفاظ على الرفاهية وعلى أهداف النمو.

7. على الرغم من احتمال فقدان الوظائف الحالية والمستقبلية إلا أن سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة لديها القدرة على إنتاج ربح صاف في الوظائف، مع الحفاظ على العديد من الوظائف القائمة أيضا. يتوقف الأثر الصافي للسياسات الخضراء على الوظائف على التوازن بين خلق فرص الشغل والقضاء على مواطن الشغل. ويمكن تصميم سياسات تتوخى تحقيق أقصى قدر من فرص الشغل والتقليل من فقدان فرص الشغل- على سبيل المثال، من خلال تنفيذ إطار مؤسسي سليم لخلق فرص الشغل. حيث تشير الأدلة في البلدان المتقدمة إلى أن القوانين والضرائب البيئية المصممة تصميما جيدا ليس لها بالضرورة تأثير سلبي على القدرة التنافسية ومواطن الشغل، ولكن يمكن أن يكون لها في الواقع أثر إيجابي عندما تتمفصل بشكل جيد مع غيرها من السياسات. وS تظهر النتائج التجريبية آثارا غامضة لاستراتيجيات النمو المراعي لاعتبارات البيئة على مواطن الشغل، مما يعني بأن هناك مكاسب أحيانا لكنها مصحوبة بتحديات خاصة على المدى القصير. وقد سلط الضوء على هذه المكاسب في تقريرين حديثين صدرا في المنطقة، أحدهما عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED 2011) والآخر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية (CESRM 2012). تشير بعض الدراسات الحديثة، في ظل سيناريوهات تفاؤلية، إلى أن صافي المكاسب المهمة يمكن أن يصل إلى 10 في المائة من إجمالي الوظائف المطلوبة في بلدان جنوبي وشرقي المتوسط لاستيعاب الاتجاهات الديموغرافية (المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2011، برنامج الأمم المتحدة البيئي 2011). ومع ذلك، فإن تحويل الوظائف المحتملة إلى وظائف حقيقية يتطلب أن ترتبط السياسات الخضراء بإجراءات تكميلية لمعالجة القضايا الهيكلية في سوق العمل.

تحقيـق التحـول نحو اقتصاد ونمو مراعيين لاعتبارات البيئة

8. ينبغي تقاسم تجارب البلدان التي تعالج التحديات البيئية وذلك قصد تعاط أفضل مع التحديات المشتركة التي تواجه البيئة في بلدان البحر الأبيض المتوسط. من خلال الاعتماد على المؤشرات الحالية المختلفة، يمكن تحديد نقاط القوة والأولويات الوطنية، بدءا من القوانين المتعلقة بالمبيدات وصولا إلى حماية البحار في الضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط

على حد سواء. يمكن أن يعتمد تقييم أكثر دقة على مؤشرات توضع خصيصا لهذا الغرض(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2012-2011). ولأن المنطقة كلها تتقاسم بعض الأولويات، على وجه الخصوص، تلك التي تتعلق بتلوث الهواء وإدارة المياه، يمكن بالتالي تكرار التجارب الإيجابية وتجنب الممارسات السيئة. يجدر جلب انتباه كل من السلطات العمومية والجهات الخاصة بوجه خاص، إلى العواقب المحتملة طويلة الأمد للإعانات الضارة بيئيا، وسوء إدارة المناطق الساحلية في شمال البحر المتوسط التي تؤثر على السياحة والمزارع السمكية.

9. لأن أي أجندة نمو مراعي لاعتبارات البيئة سوف تسفر عن رابحين وخاسرين، من الضروري وضع آليات للتعويض لتخفيف حدة الاضطراب في القطاعات التي تتأثرا سلبيا وتسهيل القبول الاجتماعي للتحول إلى السياسات الخضراء. إن السلوكيات الريعية الراسخة هي السبب الرئيسي لتدهور البيئة. غير أن شعوب بلدان جنوبي وشرقي المتوسط أظهرت بوضوح استعدادها لتعديل الوضع القائم. إن عمق التأييد الشعبي يتيح فرصة للتحول إلى النمو المراعي لاعتبارات البيئة، شريطة إمكانية العثور على طرق لتقليل المعارضة المحتملة من طرف الخاسرين، وحملهم على تصور مكاسب طويلة الأمد وبالتالي دعم السياسات الخضراء.

10. بعض الخطوات الأولية نحو النمو المراعي لاعتبارات البيئة لا تتطلب موارد مالية جديدة. ليس التخلص التدريجي من الحوافز الضارة، مثل دعم الوقود المضر بالبيئة والمكلف اقتصاديا، والرجعي اجتماعيا، بالمهمة السهلة. لكن إذا ما نفذت هذه الإصلاحات، سيتم الافراج عن أموال عمومية معتبرة وهو أمر جيد بالنسبة للحكومات التي تواجه قيودا في الميزانية. من خلال سياسات متكاملة مثل التحويلات النقدية، يمكن إجراء مثل هذا التغيير دون إلحاق الضرر بالفقراء. إن الإصلاحات التي مست دعم أسعار النفط في إندونيسيا وإيران هي من بين أفضل الأمثلة على هذه العملية (صندوق النقد الدولي 2011). وبصورة أعم، تعد الضرائب البيئية، وآليات السوق والقواعد والمعايير، والقوانين من بين الأدوات التي لا تتطلب موارد مالية سلفا.

11. يمكن للتعاون الإقليمي والشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد على تعبئة التمويل الإضافي اللازم لتنفيذ أجندة نمو مراعي لاعتبارات البيئة شاملة. تشير التجارب المسجلة في دراسات الحالات التي لخصها التقرير المتوسطي 2012 إلى أنه من المرجح أن تستقطب بعض المشاريع الدعم من الجهات المانحة المتعددة الأطراف أو الثنائية؛ أما المشاريع الأخرى، مثل توليد الطاقات المتجددة، فهي مرشحة لاستقطاب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. قد يكون من المتوقع الحصول على تمويل إضافي في واسع النطاق لإدارة النفايات البلدية الصلبة والمبادرات في مجال النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة من خلال آليات تمويل مبتكرة. يمكن لمتعاملي القطاع الخاص المساهمة في الجهد والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات من خلال تحسين كفاءة استخدامهم للموارد الطبيعية.

السياسات والمحفزات لتحقيق أهداف النمو المراعي لاعتبارات البيئة

12. ستكون هناك حاجة لمزيج من السياسات يعزز بعضها بعضا من أجل الإسراع بالتحول إلى النمو المراعي لاعتبارات البيئة – من بينها آليات قائمة على الأسعار، القوانين، السياسات الضريبية الهادفة، والابتكار والسياسات الصناعية والاستثمارات ومعايير المنتجات وعمليات الإنتاج، ووضع العلامات الإيكولوجية، وحملات الاتصال. ويمكن للمقاربات اللاسوقية تعزيز فعالية السياسات السوقية وتعويض إخفاقات السوق والتحيزات السلوكية التي تمنع في بعض الأحيان الأسعار من التأثير في سلوك المستهلك.

13. تعتبر الأسعار، بوجه الخصوص، على درجة عالية من الأهمية من أجل زيادة الفعالية. تعتمد سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة عادة على التسعير لاستيعاب العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية. وعليه يعتبر وضع سعر على الثروات الطبيعية (خاصة المياه) وسيلة لتعزيز إنتاجيتها وتجنب الإسراف في استخدامها. من هذا المنطلق فإن جعل قيمة مالية تقابل التأثيرات الخارجية السلبية – لا سيما استهلاك الوقود الأحفوري- من شأنه تسهيل إحداث تغيير في سلوك المتعاملين الخواص. يأخذ التسعير السليم بعين الاعتبار التكلفة الاجتماعية لنشاط ما على البيئة، على الصحة، وعلى العدالة الاجتماعية. تتمثل الخطوات الأولى في عملية تسعير صحيحة في التخفيض التدريجي للإعانات الضارة وتحويل الإعانات غير الواضحة إلى تحويلات نقدية هادفة بشكل مدروس.

14. من الضروري وضع مجموعة متنوعة من الحوافز الاقتصادية لدفع المنتجين والمستهلكين إلى الانخراط في برنامج نمو مراعي لاعتبارات البيئة .

- حوافز ضريبية للاستثمار في معدات أكثر نجاعة في استهلاك الوقود للحد من تلوث الهواء وانبعاثات الكربون، مع الحد أيضا من واردات الوقود الأحفوري والحفاظ على الموارد غير المتجددة للتصدير (صندوق النقد الدولي 2011 أ). يمكن تمويل هذه الحوافز من خلال إعادة تخصيص جزء من الغلاف الموجود المخصص لدعم الطاقة بطرق مستدامة ومجدية من الناحية السياسية. يمكن لحملات التوعية المكثفة ضمان تأييد الرأي العام، خاصة فيما يتعلق بالإعانات المخصصة لدعم أسعار الطاقة والمياه [2].

- إدخال أدوات السوق لتخصيص الموارد المائية وتحسين النجاعة الاقتصادية من خلال توفير حصة أكبر من هذه الموارد النادرة لمنتجين قادرين على زيادة إنتاجيتها. ينبغي أن تقترن هذه الأدوات بإجراءات تكميلية للتأكد من أنها لا تؤذي الفقراء أو تضع عبئا كبيرا على عاتق بعض القطاعات الاقتصادية. مثل هذه الإجراءات المنسقة يتطلب القدرة المؤسسية فضلا عن الإرادة السياسية، لأن الذين كانوا يحصلون مجانا على مورد ما سيكون عليهم أن يدفعوا ثمنه الآن.

- يمكن لحسابات فرعية للطاقة والمياه، وذلك كجزء من المحاسبة الوطنية (بما في ذلك برنامج البنك الدولي ويفز WAVES)، أن تقدم معلومات مفيدة لصانعي السياسات لتتبع التقدم المحرز وتحديد أولويات العمل.

- يمكن للقوانين التي تطبق بصرامة والتي تبنى على مبدأ الملوِّث يدفع أكثر، أن تولد موارد لتمويل إجراءات النمو المراعي لاعتبارات البيئة على أن تكون مصممة لتوفير نتائج ملموسة على المدى القصير والمتوسط. من الضروري أيضا النظر في الدعم الانتقالي والتدابير التكميلية الأخرى لتجنب إيقاع صدمة سلبية على النظام الاقتصادي.

- يمكن لمبادرات خاصة تشمل الممارسات البيئية في عمليات تقييم الشركات المسجلة في أسواق البورصة، مثل مؤشر البورصة المصرية لإدارة الحكم الاقتصادي والاجتماعي ومشروع مؤشر الاستدامة في بورصة اسطنبول، أن تعزز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في أوساط المنتجين والمستثمرين.

2. كما جاء في مقترح وفد وزارة المالية المصري خلال مسار المشاورات.

- وضع العلامات الإيكولوجية هو من بين أفضل الحوافز المعروفة لدى المستهلكين حيث تساعدهم على تأكيد حرصهم على حماية البيئة من خلال اتخاذ قرارات للشراء صائبة. من خلال الجمع بين وضع العلامات الإيكولوجية والقروض الميسرة للمستهلكين، تمكنت تونس من جلب اهتمام المستهلكين بنجاح نحو النجاعة الطاقوية (GEF الصندوق العالمي للبيئة 2007).

تحديد أولويات العمل

15. تعتبر التهديدات التي تلوح في الأفق على الصحة العامة ومخاطر التغيرات البيئية التي لا رجعة فيها من الأولويات الفورية للسلطات العمومية، والتي سيكون لإجراءاتها تأثير أكبر إذا ما تم تناولها في سياق برنامج أشمل. من الضروري تحسين السيطرة على تلوث المياه والنفايات الصلبة لتحسين وحماية الصحة العامة. وعليه هناك حاجة إلى مزيج بين الأدوات التنظيمية والأدوات القائمة على أسس السوق للحد من مخاطر عدم القدرة على التراجع في إدارة للأرصدة السمكية، والتربة الزراعية، والمناطق الساحلية بسبب عدم وجود الارادة (ستيوارد 2004). تعتمد الأولويات الوطنية على الظروف المحلية، وأولويات التنمية تختلف عن بعضها البعض في بلدان جنوبي وشرقي المتوسط. يمكن أن يساعد التقرير في تحديد نقاط القوة وأولويات استخدام المؤشرات المتاحة للعمل البيئي، على المستويين الإقليمي والوطني. يمكن أن يساعد أيضا على تصميم جداول أعمال وطنية مراعية لاعتبارات البيئة تناسب الأولويات الوطنية، وظروف التنمية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

16. يمكن لبلدان البحر الأبيض المتوسط الاستفادة من الميزات المشتركة لتحديد أولويات متبادلة المنفعة. تقدم التحليلات البيئية القطرية التي يضطلع بها البنك الدولي (2004أ، 2005، 2010أ، 2011د) معلومات عن مصر، الأردن، لبنان، تونس تشير إلى وجود أولويات وقيود مماثلة وسط تنوع الظروف البيئية الوطنية. ويمكن تصنيف أهداف النمو المراعي لاعتبارات البيئة المتعلقة بالسياسات القطاعية كما هو مبين في الشكل أ، الذي يمثل فيه محور العينات مدى التنسيق المحتمل في تطوير الأنشطة الاقتصادية الجديدة وفرص الشغل (معدل صاف لخلق فرص الشغل)، ويمثل محور السينات خطر عدم القدرة على التراجع أو «الانحباس» المترتب على القرارات الحالية على الطرف الأيسر من السهم، وإمكانية التغلب على الجمود الاجتماعي والسياسي، يمكن عزوها في كثير من الأحيان إلى الجمود، على الطرف الأيمن [3]. في استخدام مفهوم الجمود، تتسق هذه المقاربة مع تلك التي جاء بها الفصل 7 من تقرير البنك الدولي: النمو الشامل المراعي لاعتبارات البيئة : الطريق إلى التنمية المستدامة (2012). تمثل النجاعة الطاقوية في المباني مخاطر عالية لعدم القدرة على التراجع لأن المباني، بعد تشييدها، يتم استبدالها ببطء. وعليه فبالانتقال إلى الطرف الأيمن من السهم، يمكن معالجة أوجه القصور في استخدام الطاقة التي تستعمل للنقل والتصنيع والتي لها تكاليف اقتصادية واجتماعية، وبيئية مرتفعة (والتي توفر إمكانية تنسيق عالية) بسهولة أكبر لأنه من الأسهل تصليح أو استبدال التجهيزات وإدخال ابتكارات موفرة للطاقة أكثر من ترميم أو استبدال مبنى (أو الموائل أو الأنواع الطبيعية، بعد تدميرها).

الشكل أ تصنيف مبدئي لأهداف السياسات القطاعية الخاصة بالنمو المراعي لاعتبارات البيئة في بلدان البحر الأبيض المتوسط: خلق مواطن الشغل ومخاطر عدم إمكانية التراجع

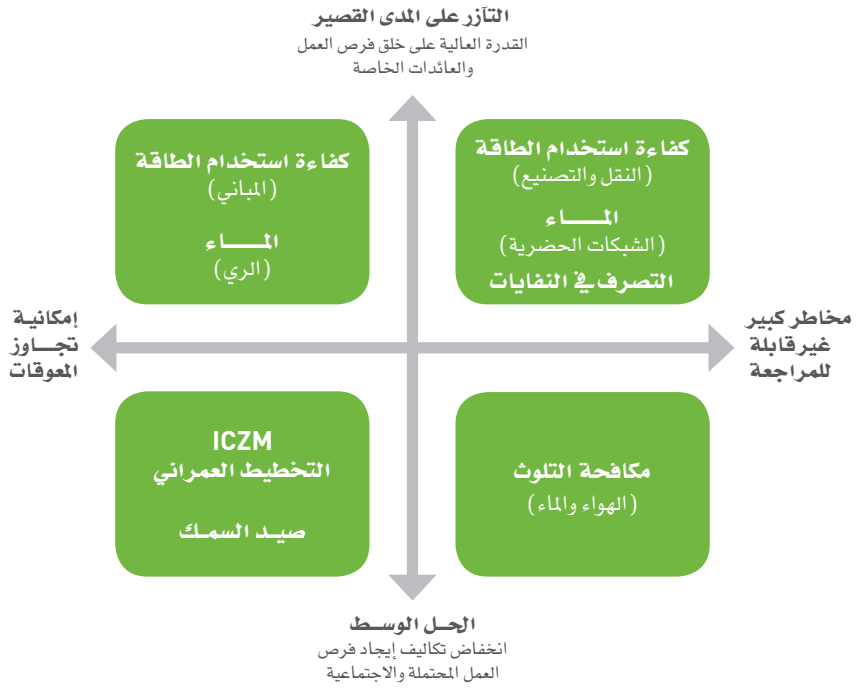

ملاحظة : ICZM = التصرف في إدماج المناطق الساحلية

3. من بين الخيارات الاجتماعية والاقتصادية التي قد نعتبرها غير قابلة للتراجع (انحباسية) تلك التي تمس التنوع البيئي (كالانقراض الأبدي)، المناخ (مدة تواجد جزيئات غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان في الجو طويلة)، البنى التحتية والتجمعات السكنية (تعتبر الطرق والمباني من بين الأصول التي يطول تعميرها ؛ حيث يعتمد بناء المدن على البنى التحتية للنقل، وشكلها بعد غير قابل للتراجع عنه تقريبا)، والحلول التكنولوجية (تميل الابتكارات والاستثمارات في البحث والتنمية إلى التركيز على التكنولوجيات الحالية التي تثبت جدارتها). الجمود هو مفهوم مرتبط، يوحي باستمرار المركبات السلوكية والتقنية والمؤسساتية للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية – من بينها العادات الاستهلاكية، فترة تعمير البنى التحتية وجوانب أخرى من البيئة المبنية، ونماذج التمويل والمؤسسات الحكومية. يقتضي الأمر وجود سياسات خاصة تركز على القطاعات التي بها درجة كبيرة من الجمود، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الشاملة (لوكوك وآخرون 1998؛ جاكارد وريفرز 2007؛ فوغت-شيلب وهولغيت 2011).

في أغلب البلدان المتوسطية، تساعد السياسات التي تهدف لتحسين نجاعة استخدام الطاقة والمياه على خلق مناصب العمل الصافية. للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التخطيط العمراني، والتخطيط المستدام للصيد قدرة محدودة على خلق مواطن الشغل، ولكنها تبقى من أكثر المشاريع المستعجلة المطلوبة لمواجهة الضرر البيئي غير القابل للمعالجة. يمكن أن يؤدي التخطيط العمراني الجيد لخلق مواطن عمل صافية لأنه يعمل على جعل المدن أكثر إنتاجية وجذبا، ولكن تكاليف الاستثمار في البنى التحتية الحضرية لا يمكن أن تراقب وتتموضع في قلب المبادلات الموجودة. لا تكفل السياسات التي تهدف لتحسين مراقبة تلوث المياه والهواء وتسيير النفايات خلق أعداد كبيرة من مواطن الشغل، ولكنها مع ذلك يمكن أن تؤدي إلى مكاسب رفاه كبيرة مع آثار إيجابية على إنتاجية العمل.

أكثر سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة أولوية هي تلك التي تتعلق بالمجالات التي تتضمن خطر عدم القدرة على المعالجة (أي الأكثر استعجالا)، وكذا التي توفر أكثر الحلول فورية في مجال توفير مناصب العمل والمردودية. هذان المعياران يتقاطعان في الربع العلوي الأيسر من المخطط.

التوصيـــات

- ترقية نجاعة استخدام المياه والطاقة من بين الأولويات القصوى.
- وضع الأسعار الحقيقية للمياه والطاقة والأراضي عن طريق التأكد من كونها تعكس التكاليف الاجتماعية والعوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر في استخدام الموارد.
- التقليص من سرعة تراجع الدعم بغية تعزيز القبول الاجتماعي لمخططات النمو المراعي لاعتبارات البيئة ، ومزجه بإجراءات تكميلية بغية الحد من الأثر السلبي على الفقراء.
- معالجة القصور في السوق عن طريق الابتكار المؤسساتي، الأنظمة، وضع العلامات الإيكولوجية، الابتكار والسياسات الصناعية.
- دفع المنتجين والمستهلكين نحو السلوكيات التي تخفض تلوث الهواء والمياه وتحسن تسيير النفايات.
- وضع أهداف متوسطة المدى في مجالات التخطيط العمراني، إدارة المناطق الساحلية، والصيد.
- التعاون على المستوى الإقليمي من أجل تبادل أفضل الممارسات والمهارات. يتعين أن يتضمن هذا النوع من التعاون تعزيز القدرات من أجل تنفيذ الحسابات الاقتصادية-البيئية، خاصة على المستوى الاقتصاد الشمولي.
- استغلال الموارد المالية المبتكرة مثل منشآت الكربون للاستثمار الجديد. أيضا، يمكن أن يتم تأسيس خطوط قروض للاقتصاد المراعي لاعتبارات البيئة، تستهدف بالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية [4].
- زج القطاع الخاص من أجل أن يتحمل مسؤولية بيئية وتأثيرا ماليا خاصا أكبر.

دعم مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، بالتعاون مع ديوان التعاون الاقتصادي بالبحر المتوسط والمشرق، المخطط الأزرق، المنتدى الأورو-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، وشركاء آخرين، فريق عمل من الخبراء من منظمات المجتمع المدني في الشمال والجنوب يعمل بالتوازي مع التقرير المتوسطي 2012، من أجل تطوير التوصيات التي تهدف لتحقيق اقتصاد مراعي لاعتبارات البيئة بمنطقة المتوسط. تتقاطع توصياتهم (فريق العمل على الاقتصاد المراعي لاعتبارات البيئة 2012) مع التوصيات المقدمة في الفصل 6 بالوثيقة الحالية.

نـــداء لبـــدء العمـــل

17. سيسمح إطلاق إستراتيجيات النمو الوطني المراعي لاعتبارات البيئة في كل بلد بالتنفيذ المتناسق للسياسات العمومية الملائمة لكل وضعية محلية. ستحتاج هذه الاستراتيجيات لقيادة وطنية قوية ومن المحتمل جدا أن تؤدي إلى ظهور نتائج في حال تطويرها بالتعاون بين أهم الفاعلين في المجتمع. يعد التشخيص اللازم لتحديد المشاكل، التحديات، والفرص التي اختيرت الأولويات على أساسها شرطا مسبقا لنجاح الاستراتيجيات. يتعين أن تؤمن المراقبة الوثيقة من أجل مراقبة التنفيذ والسماح بنشر النتائج وضبط مسار التنفيذ عند الضرورة في آن واحد. يعتمد التنفيذ كثيرا على مهارات وكفاءات أساسية يتعين تطويرها، مثلا، عن طريق وضع برامج لتمرين المزاولين في الوظائف الأساسية. ستكون روح الابتكار –التكنولوجي والاجتماعي– ضرورية. سيشجع إشراك كبرى الشركات والقطاع المالي ودعم المخاطرة والابتكار من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن أن تزرع المشاريع الرائدة، المطورة والمنفذة مع المواطنين المعنيين، وأيضا المبادرات النموذجية في الخدمات العامة، بذورا تنمو ببطء ولكن بثبات. يتعين أن يقاس التنفيذ الناجح على المستوى المحلي. كما يتعين المزاوجة بين تنافسية متزايدة بين الكيانات الفرعية والتقدم نحو اقتصاد مراعي لاعتبارات البيئة كفء.

18. لقد آن الأوان للعمل على المستوى الإقليمي، على تبادل الخبرات المثمرة لإدماج النمو المراعي لاعتبارات البيئة في المخططات المتوسطية. يعد المستوى الإقليمي الأكثر ملاءمة لبذل جهود متظافرة ضمن نظام اندماج يشجع النمو في المنطقة المتوسطية برمتها. إن استطاع الاقتصاد المراعي لاعتبارات البيئة أن يكون أيضا اقتصادا فعالا، سيتعين حينها أن تتطور أهم السياسات في المنطقة المتوسطية في هذا المنحى. يتعين أن تكون سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة جزء من مسار دوفيل للثمانية الكبار، وأن تدعم من قبل الاتحاد من أجل المتوسط، وتدمج في جداول أعمال اللقاءات بين وزراء المالية. المعارف ذات الصلة متوفرة في المنطقة، في الجامعات والمؤسسات والمنظمات المتخصصة. يمكن التوجه نحو تأسيس أرضية للنمو المراعي لاعتبارات البيئة في المنطقة المتوسطية، أو كمرحلة أولى، صياغة روابط متوسطية مع أرضية معارف النمو المراعي لاعتبارات البيئة التي أطلقها البنك الدولي مؤخرا، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة [5]. يمكن أن تستخدم الآليات الموجودة للتداول مثل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة والتخطيط المتوسطي للتنمية المستدامة أو أن تعزز للمساهمة في مسار النمو المراعي لاعتبارات البيئة . للمؤسسات المالية تقاليد في مجال التنسيق – يمكن أن تساعد على تأسيس صناديق للاستثمار الأخضر.

إدماج النمو المراعي لاعتبارات البيئة في البرامج المتوسطية مستعجل، ممكن، وضروري لتقدم سكان المنطقة.

4. مثلما اقترح من وفد الوزير المصري للمالية خلال المشاورات حول التقرير

5. المعارف ذات الصلة متوفرة بشكل مستفيض في المنتدى الأورو-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، منتدى البحث الاقتصادي بالقاهرة، مركز العمل الإقليمي، مخطط العمل المتوسطي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنتدى العربي من أجل التنمية والبيئة، ومنظمات أخرى.

ملخصات الفصول

المقدمة : مبررات تبني برامج النمو المراعي لاعتبارات البيئة في بلدان البحر الأبيض المتوسط

النمو المراعي لاعتبارات البيئة والسياق الاقتصادي-الاجتماعي المتوسطي. في 2011، تزايد الطلب في بلدان جنوب وشرق المتوسط من أجل التوجه السياسي نحو نموذج اجتماعي مستحدث يعزز النمو الاقتصادي، خلق مواطن الشغل، والعدالة الاجتماعية (المنتدى الأورو-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية-أ). يمكن أن تساهم برامج للنمو المراعي لاعتبارات البيئة في الوصول لهذه الأهداف عن طريق رفع الفعالية والإنتاجية وفي نفس الوقت تخفيض المؤثرات البيئية الخارجية السلبية التي تؤثر بشكل غير متناسب على أكثر الأسر فقرا والشرائح الأكثر ضعفا بالمجتمع.

الروابط البيئية-الاقتصادية. تتموضع الروابط البيئية-الاقتصادية في قلب التحديات التي تواجه كافة بلدان المتوسط. لا يمكن تدعيم المستوى الحالي من التقهقر البيئي ولا التجديد فيه، كما يعيق النشاط الاقتصادي، خلق مواطن الشغل، النمو، ويخفض مستوى الرفاه، لاسيما عن طريق تهديد الصحة العامة. يمكن أن تجعل سياسات النمو المراعي لاعتبارات البيئة مسارات النمو أكثر كفاءة في استغلال الموارد، ونقاوة ومتانة، دون أن تبطئها بالضرورة، ومن ثم تساعد في تحقيق الأهداف المتعلقة بخلق مواطن الشغل والعدالة الاجتماعية (البنك الدولي 2012).

أخطار فقدان المتانة وعدم إمكانية المعالجة. يتعين أن يتم إدماج البيئة في السياسات الاقتصادية دون تأخير، بغية تجنب انغلاق الاقتصاد في نماذج لا يمكن دعمها والتسبب في الضرر البيئي يصبح غير قابل للمعالجة. التحرك الفوري ضروري بغية الحفاظ على قوة الأنظمة الإيكولوجية المنتجة التي توفر أهم الخدمات الاقتصادية. رغم أن التنمية المستدامة مهمة لكافة مناطق العالم، فإن الآثار المترتبة عن تأخير استدراك التهديدات البيئية خطير جدا في المنطقة المتوسطية، حيث تؤثر الظروف الطبيعية (خاصة النقص المزمن في المياه) فعليا سلبا على النشاط الاقتصادي والرفاه.

موازنة بين المستفيدين والمتضررين. رغم أن التدهور البيئي يسبب تكاليف اجتماعية تفوق في الغالب المكاسب الخاصة المحصلة، فإن الفاعلين الاقتصاديين الذين يجنون مكاسب خاصة من التضرر البيئي يترددون في قبول وضع حد للوضع الراهن. ولذا فإن إدراكا أكبر بالقيمة الحقيقية للموارد البيئية ضروري من أجل ضمان استخدامها بأحسن كيفية وبشكل مستدام. توجد الكثير من التدابير المؤسساتية المتنوعة والوسائل السياسية لمواجهة قضايا التوزيع، ضمان العدالة الاجتماعية، وتعويض الملاك الخواص الذين يمكن أن يتأذوا من الإجراءات المتخذة بهدف حماية الموارد البيئية من أجل المصلحة العامة.

الفصل 1. الأهداف قصيرة المدى من أجل نيل منافع مشتركة

تشير دراسات الحالة الخاصة بالاستغلال الكفء للطاقة، مراقبة التلوث، وتسيير النفايات المحكم إلى أن نيل مكاسب اقتصادية وبيئية في آن واحد (متعاضدة أو منافع مشتركة) ممكن على المدى القصير. يمكن نيل هذه المكاسب لأن الاستخدام الحالي للموارد الطبيعية غير كفء بشكل كبير، وينجم عنه تكاليف اقتصادية إضافية وتدهور بيئي يمكن تلافيه. تتمثل التحسينات الممكنة فيما يلي.

تعزيز كفاءة استخدام الطاقة. لرفع كفاءة استغلال الطاقة آثار إيجابية على كافة القطاعات. مع الوتيرة المتسارعة لنمو المدن في بلدان جنوب وشرق المتوسط، يمكن أن يؤدي الاستغلال الكفء للطاقة في البنايات للحد من النفقات في مجال الطاقة ولمنافع بيئية. كما يشكل أيضا مجالا هاما محتملا لخلق مواطن شغل. مثلا، سيؤدي تركيب هياكل الاستغلال الكفء للطاقة، بالبنايات الجديدة بحلول عام 2030 إلى خلق حوالي 1,3 مليون منصب شغل (Plan Bleu 2011). ستوفر مداخيل كبيرة، ولكن وظائف التركيب والصيانة ستكون بالأساس محلية.

تحسين الصحة العامة عن طريق مكافحة تلوث المياه والهواء. سيفاقم تزايد العمران السريع والمستمر آثار تلوث المياه والهواء على الصحة البشرية. تلوث المياه مقلق في بلدان المتوسط، ويسبب نقصا مزمنا وتزويدا متقطعا بالمياه للأسر، الصناعة والزراعة. يعزى تلوث الهواء الذي يمس الظروف الصحية في بلدان جنوب وشرق المتوسط بشكل كبير للانبعاثات المتأتية من الصناعة والنقل – كما هو الأمر في البلدان المتقدمة. من غير المحتمل أن يؤدي تخفيض مستوى تلوث المياه والهواء لخلق مواطن شغل كثيرة، ولكن يمكن أن يزيد من مردودية العمل ويحمي الصحة العمومية، ومن ثم يتقلص الإنفاق على العلاج الصحي ويزداد الطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تساهم في الرفاه الفردي والاجتماعي.

ترقية تسيير النفايات المحكم. نتيجة لتزايد النمو السكاني والتصنيع، والعمران، فإن زيادة بنسبة 50% في النفايات متوقعة خلال 15 سنة القادمة في بلدان جنوب وشرق المتوسط (شريف 2010). أغلب هذه النفايات تحتوي على موارد يمكن استرجاعها. بغية مواجهة الزيادة المرتقبة، سيتعين على المجالس البلدية أن تستحدث طرقا لترقية تسييرها للنفايات. تدرس العديد من الاستراتيجيات في بلدان جنوب وشرق المتوسط من أجل تحسين معدلات الاسترجاع وتوفير عوائد جديدة، خاصة عن طريق آلية التنمية النظيفة وعن طريق فرض رسوم. في غضون ذلك، يمكن أن تؤدي عمليات ختم التواريخ إلى إيجاد مزيد من القيمة المضافة (الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات حول النفايات الصلبة – 2010).

الفصل 2. رفع إنتاجية الثروات الطبيعية إلى أقصى حد أثناء تدبير التحكيمات اللازمة

يواجه صناع القرار خيارات وتحكيمات صعبة في تسيير موارد المياه العذبة، المناطق الساحلية، التنمية العمرانية، واحتياطات السمك. ومع ذلك، يتعين أن يكون جديرا بتحسين إنتاجية الثروات الطبيعية وكذا ضامنا للتنمية المستدامة.

التسيير المستدام للموارد المائية. يعاني المنتجون الزراعيون عبر كامل المنطقة من نقص المياه، وفي بعض النواحي يمس نقص الماء أيضا الأسر، السياحة، والصناعة. يمكن أن يرفع تحسين كيفية استغلال المياه في الزراعة، التي تستهلك نسبا من المياه أكثر من أي قطاع آخر، من الإنتاج والقيمة المضافة (ومن ثم الأمن الغذائي)، وفي نفس الوقت يوفر مياها للقطاعات ذات الإنتاجية العالية الأخرى. التكنولوجيات التي تحسن كفاءة الاستغلال، مثل السقي بالتقطير وصناعة الوقود من المخلفات الزراعية متيسرة ولا تكلف كثيرا. سيفيد تعميم استعمالها المنتجين وكذا المستهلكين عن طريق خفض التكاليف ورفع القدرة التنافسية الدولية للشركات المحلية، مع آثار متلازمة على النمو الاقتصادي والتشغيل.

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. يشكل توسع المدن الكبير في بلدان جنوب وشرق المتوسط في آن واحد موجها ونتيجة للنمو الاقتصادي (البنك الدولي 2009). ولكنه يركز في نفس الوقت السكان في المناطق الساحلية الضيقة التي يتزايد الاكتظاظ فيها، مسببا الزحف العمراني على الأراضي الخصبة، القليلة أصلا في العديد من البلدان. تعني الوتيرة الحالية لتوسع المدن وتدهور المناطق الساحلية أن تأجيل رد الفعل لهذا الزحف سيكون مكلفا وعلى الأرجح سيؤدي إلى تغيرات لا يمكن معالجتها. ستساعد ترقية إدارة المناطق الساحلية – طريقة لضمان استخدام الموارد الساحلية بكيفية مستدامة- في رفع خدمات الأنظمة الإيكولوجية إلى أقصى حد والعوائد من السياحة المستدامة. إيجاد توازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية – دون حرمان المجتمعات من الفوائد الاقتصادية التي يسببها توسع العمران عن طريق آثار تمدد المدن – يتطلب أن تحدد التكاليف والعوائد. سيجعل تحديد التكاليف تقدير المشاريع الفردية التي تهدف في آن واحد للحماية والتنمية ممكنا.

نحو توسع عمراني. يستلزم الضغط الديمغرافي الحالي في بلدان جنوب وشرق المتوسط، المقترن بالتدهور البيئي، مراجعة المقاربات التقليدية في النمو العمراني لكي لا تكون مخططات التنمية الإقليمية منفصلة عن السياسات البيئية الملائمة والبرامج المساندة للنمو. إضافة للتزايد السكاني، يشكل النزوح الريفي وكذا البطالة عوامل تفاقم مستوى التحديات التي تواجهها المناطق الحضرية. توحي التجارب الناجحة في تخطيط المدن الحساسة بيئيا بأن أهداف النمو العمراني الشامل والمستدام والكفء في مجال استغلال الموارد يمكن أن تتحقق في بلدان جنوب وشرق المتوسط.

التعاون من أجل جعل صيد الأسماك مستداما. تقدم عقود سوء إدارة المناطق الساحلية واحتياطات السمك في الضفة الشمالية للمتوسط دروسا لصناع القرار في الضفة الجنوبية للمتوسط، وتوفر لهم فرص التخطيط لمسار أكثر استدامة. الصيد المفرط في جنوب وشرق المتوسط أقل حدة مما هو عليه الأمر في شمال المتوسط، ولكن بعض الاحتياطات عرضة لخطر فعلي، ولذا فمن الضروري مباشرة تحرك على الفور بغية تلافي خسائر اقتصادية وبيئية لا يمكن معالجتها. يساعد الحفاظ على الثروات البيئية المهددة في الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية، وبالتالي مناصب عمل ومداخيل الأسر الأقل دخلا. يتعين أن يتم تقليص أعداد سفن الصيد ضمن نظرة تمكن من حماية الصيادين الصغار والمجموعات التي تعتمد على النشاط الساحلي. لهذا الغرض، يمكن التخطيط لنظامي تسيير مختلفين، واحد يمس الأساطيل الصناعية (ذات قدرة التكيف والكفاءة الاقتصادية العالية)، والآخر يتعلق بصغار الصيادين في المجتمعات الساحلية (مع التركيز على الأهداف الاجتماعية).

الفصل 3. المشاريع البيئية وخلق مواطن الشغل

خلال العقدين القادمين، سيتعين خلق 30 إلى 40 مليون موطن شغل جديد من أجل الحفاظ على المعدلات الحالية للتشغيل في بلدان جنوب وشرق المتوسط. وسيحتاج الرقي بهته الاقتصادات للتشغيل الأقصى لمستويات أعلى. يمكن أن يؤدي اتخاذ إجراءات من أجل التقليص من التدهور البيئي وتعزيز منافع الثروات الطبيعية، على مستوى كل بلد، إلى خلق مناصب شغل جديدة أكثر من تلك التي تتسبب في فقدانها.

سياق ديمغرافي متوتر ومعدلات خلق مواطن شغل منخفضة. تحتاج بلدان المتوسط لتوفير ملايين مواطن الشغل – حاليا وفي السنوات القادمة. في بلدان جنوب وشرق المتوسط، حوالي 30% من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة. خلال العقدين القادمين، ستتركز أكثر من 80% من القوى العاملة الجديدة في المنطقة الأورو-متوسطية في الضفة الجنوبية. دون خلق مناصب شغل بشكل مكثف، سيكون الاستقرار الاجتماعي مهددا.

آليات التأثير «الأخضر» على النشاطات الاقتصادية والتشغيل. يؤدي النمو المراعي لاعتبارات البيئة لخلق مواطن شغل – ولكنه يتسبب أيضا في إلغاء مناصب أخرى. مثلا، ما يحقق في الطاقات المتجددة يمكن أن يؤدي بالتوازي مع ذلك لفقدان مناصب في قطاع البيتروكيماويات. يستلزم التأكد من أن عدد المناصب المحدثة يفوق عدد المناصب الملغية إجراءات لتعزيز النمو ولتقليص تكاليف العمل المتعلق بالثروات البيئية (عن طريق رفع قيمة هذه الأخيرة)، إضافة إلى سياسات قوية لتحسين مهارات القوى العاملة. يمكن أن تساعد مواطن الشغل ذات المردودية المنخفضة في تقليص نسبة البطالة، ولكن مواطن الشغل ذات المردودية العالية تطور النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يمكن أن توفر السياسات الوطنية محفزات تحمل على التحول التدريجي إلى الموازنة بين الوظائف التي تتطلب مهارات وتلك التي لا تتطلب مهارات، الأكثر ملاءمة لكل بلد.

مواطن الشغل والتخضير: لاوهم ولا تلقائية في التحقيق. تقدر تكلفة التدهور البيئي في بلدان جنوب وشرق المتوسط بنسبة تتراوح بين 3% و6% من متوسط إجمالي الناتج المحلي بهذه البلدان كل سنة (كرواتور وسراف 2010؛ لارسون 2010؛ الاتحاد الأوروبي 2011). سيمكّن تفادي هذه الخسائر عن طريق سياسات تهدف لتقليص الآثار البيئية السلبية، من تحفيز النشاطات الاقتصادية. رغم أن تدارك التدهور البيئي ليس حلا سحريا للحد من البطالة، فإن بالإمكان توقع أثر إيجابي حينما تعد السياسات بشكل جيد. ينادي المنتدى العربي للبيئة والتنمية بالجمع الفعال بين السياسات العمومية والمقاربات المبتكرة والمشاريع الاقتصادية النموذجية وإمكانيات الاستثمار «الأخضر»، لأن بإمكانه أن يحدث مكاسب كبيرة فيما يخص خلق مواطن الشغل والفوائد الاقتصادية (المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011).

تقديرات أولية لصافي وإجمالي خلق مواطن الشغل. طبقا للنتائج التمهيدية التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية (2012)، بإمكان المغرب أن يحدث حوالي 100,000 موطن شغل جديد قبل 2030 في أربع قطاعات مستها سياسات خضراء: الطاقات المتجددة، الاستغلال الكفء للطاقة، الصرف الصحي وتسيير النفايات السائلة والنفايات الحضرية الصلبة. تفترض دراسة شاملة حديثة للبلدان المتوسطية (المنتدى الأورو-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2011) أن المكاسب الناجمة عن مواطن الشغل الصافية المتأتية من النمو المراعي لاعتبارات البيئة يمكن أن تكون في حدود 10% من إجمالي مواطن الشغل المطلوب استحداثها في السنوات العشر القادمة. رغم ضرورية مسار النمو المراعي لاعتبارات البيئة، فإن فعاليته تعتمد على كل خطوة سياسة تتخذ خلال التنفيذ. شرط مسبق لتحقيق خلق فرص الشغل المحتملة من النمو المراعي لاعتبارات البيئة يكمن في إرفاق السياسات الخضراء بمشاريع تكميلية تهدف لمواجهة المشاكل الهيكلية في سوق العمل.

الفصل 4. «النشاط الأخضر» : تقييم التحسن البيئي وتحديد نقاط القوة والأولويات في المشاريع البيئية

يعد تحسين مراقبة المشاريع البيئية عاملا أساسيا في تحديد السياسات الخضراء الفعالة. يمكن أن يقدم جمع العديد من مؤشرات التحسن وتأسيس «حسابات وطنية خضراء» معلومات بشكل أفضل لصناع القرار المسؤولين عن تحديد الأولويات الوطنية والمحلية.

المؤشرات البيئية الموجهة نحو المشاريع ببلدان المتوسط. مراقبة وضعية الثروات البيئية، أثر النشاطات الاقتصادية، وفعالية الحلول التي تهدف للوقاية أو لتدارك التدهور البيئي ضرورية لتحديد أولويات العمل. توفر هذه المعطيات لصناع القرار معلومات حول مجالات التحسن والأهداف الممكنة، كما تمكن المجتمع من تحديد أحسن الممارسات. يمكن أن يقيم التحسن البيئي على المستوين الوطني والمحلي باستخدام نظام وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2011)، يعتمد على مؤشرات إنتاجية الموارد البيئية، قاعدة الثروات الطبيعية، نوعية الحياة البيئية، الإمكانيات الاقتصادية، والحلول السياسية.

استخدام التحليل متعدد المعايير لتحديد نقاط القوة والأولويات. يمكن أن يتأسس تقييم الأداء البيئي على منهج متعدد المعايير يصنف كل بلد باستخدام مجموعة من المؤشرات. يوثق التقرير المتوسطي 2012 المؤشرات الموجودة المتعلقة بالسياسة الخاصة بالأداء البيئي، ويركز على مجموعة بيانات تغطي أغلب بلدان المتوسط. تسعى قاعدة بيانات مؤشر الأداء البيئي (2011) لتصنف –من بين 25 مؤشرا– تلك التي تتعلق بالثروات الطبيعية والوضعية البيئية وتلك الخاصة بالسياسة العمومية والمشاريع البيئية. رغم أنه بالإمكان رصد اختلافات كبيرة تتعلق بالحماية البيئية بين البلدان، فإن نفس نقاط الضعف ترصد في منطقة المتوسط، خاصة فيما يتعلق بتلوث الهواء وتسيير المياه.

تقدير التنوع المحلي فيما يتعلق بالتحسن البيئي. نظرا للتنوع المكاني الكبير داخل كل بلد فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية–الاقتصادية والطبيعية في هذه المنطقة، يتعين أن تجمع وتراقب مؤشرات الوضعيات والمشاريع البيئية على المستوى المحلي. تبرز العديد من المؤشرات ذات الصلة الوثيقة بالسياق المتوسطي تنوعا كبيرا داخل كل بلد، إضافة إلى التنوع الدولي. يتطلب تحديد المناطق التي توفر عوائد اجتماعية مرتفعة مراعاة الإكراهات والظروف الاجتماعية–الاقتصادية التي تكبح أو تسهل تنفيذ السياسات الاقتصادية الخاصة بالبيئة.

«الحسابات الوطنية الخضراء» بالبلدان المتوسطية. تعد المحاسبة الوطنية الخضراء طريقة مثالية لتوفير معلومات لصناع القرار والأطراف الفاعلة الأخرى حول مستوى الجهود الوطنية البيئية وفعالية مشاريعها. نظرا لمستوى الضغوط المائية التي تعرفها أغلب المناطق، يعد تأسيس ما يسمى الحسابات الفرعية للمياه باستخدام هيكلة وطنية متسقة من بين أكثر الخطوات نفعا والتي يتعين الاهتمام بها. كما أن تحسين النجاعة الطاقوية يمكن أن يعطي فوائد بيئية واقتصادية متبادلة، لذا فان الحسابات الفرعية الطاقوية تعد مهمة أيضا.

الفصل 5. وسائل العمل في المجال البيئي وتطبيق برامج النمو المراعي لاعتبارات البيئة

تتمثل المرحلة الحساسة في التحول نحو نمو مراعي لاعتبارات البيئة (أو أكثر اخضرارا) في تنفيذ الوسائل الفعالة بالبرامج البيئية – خاصة الإصلاحات الجبائية، الأدوات المستندة على الأسواق، والمحفزات من أجل المسؤولية البيئية. يمكن أن تكرر الأعمال الناجحة وأحسن الممارسات ببلدان المتوسط أو تكيف لتلائم مختلف الوضعيات الاجتماعية–الاقتصادية والبيئية.

ترقية العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي عن طريق إصلاحات جبائية تخص البيئة. يمكن أن تتوفر بعض الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج النمو المراعي لاعتبارات البيئة عن طريق إعادة توزيع الإنفاق العمومي وإدخال إصلاحات جبائية بيئية. رغم أن الإلغاء التدريجي للدعم المقدم لأسعار الوقود لا يشكل هدفا سهل التحقيق، إلا أنه يقدم محفزات ملائمة للمنتجين والمستهلكين ويعرض وعودا مغرية بالنمو الاقتصادي وخلق مواطن الشغل عن طريق تطوير كفاءة استغلال الطاقة. تظهر التجارب الأخيرة في أندونيسيا، إيران والأردن أن الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود يمكن أن يلاقي قبولا اجتماعيا بتنفيذه في مسار تدريجي مع خارطة طريق واضحة وحزمة شاملة من الإجراءات التعويضية للأسر ذات الدخل الضعيف. (صندوق النقد الدولي –2011أ).

ترقية الحقوق القابلة للتداول والدفوعات في خدمات الأنظمة الإيكولوجية. أدمجت الأدوات التي تستند على الأسواق– مثل نظام الحصص الجماعية أو الفردية القابلة للتداول في الصيد، أو تسديد خدمات الأنظمة الإيكولوجية في مناطق أحواض تجمع المياه– مؤخرا في ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية. تبرز التجارب في شمال المغرب والمناطق الأخرى إمكانية تعميم هته الابتكارات. وبنفس الكيفية، تم اختبار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي تجمع بين الأدوات التنظيمية وحقوق البناء القابلة للنقل، في بعض المناطق السياحية بالمتوسط. تبرز النتائج حلولا واعدة في الوضعيات التي يتوقع أن يقوم فيها المتضررون المحتملون من الإصلاحات بإعاقة التقدم، في حالة أخذ انشغالاتهم في الحسبان.

المسؤولية البيئية والاجتماعية. يمكن أن يقوى دور القطاع الخاص في تعزيز المنافع الاقتصادية للثروات البيئية بمحفزات عمومية، تنظيمية وجبائية في آن واحد. في غضون ذلك، يتعين أن تشجع المسؤولية البيئية لدى المنتجين والمستثمرين. تعد المبادرات السياسية الواعدة محل تجريب في البلدان النامية بالمتوسط وفي أماكن أخرى. لقد آن الأوان لإطلاق مؤشرات مستدامة ، وطنية وإقليمية، بالبورصات مع معطيات منهجية من رواد المنطقة، مصر وتركيا، ومن مناطق أخرى بالعالم.

تغيير سلوك المنتجين والمستهلكين : ترقية أنظمة وضع العلامات الإيكولوجية وإصدار الشهادات. تسبب الأنظمة البيئية تكاليف على كاهل المستهلكين والمنتجين. ولكن انتشار الوعي بين الفاعلين الخواص بالعلاقة بين الأنظمة البيئية والمنافع يمكن أن يخفض بسياسات تنتج فوائد اجتماعية واقتصادية كلية. ترتكز الشعبية المتزايدة لسياسات المنتجات البيئية في البحر المتوسط وغيره من المناطق على إدراك أن تخفيض نسب التلوث بالصناعة وكبرى القطاعات الأخرى في متناول اليد حاليا. يمكن أن تشكل أنظمة وضع

العلامات الإيكولوجية وإصدار الشهادات أدوات فعالة تشجع الاستهلاك المستدام عن طريق توفير المعلومات للمستهلكين بالأثر البيئي لبعض المنتجات والخدمات. كما أن مكافأة الشركات عن طريق الاعتراف العمومي، يشجع التسيير البيئي الاستباقي.

الفصل 6. الاستخلاصات والنداء لبدء العمل

يتطلب التحول نحو النمو المراعي لاعتبارات البيئة تنفيذ حزمة سياسية تتضمن العديد من العناصر، بما في ذلك آليات الأسواق والأسعار، ولكن أيضا معايير وأنظمة، وابتكارات وسياسات صناعية، واستثمارات. يدرس الفصل 6 باقتضاب بعضا من هذه العناصر، ويحدد العديد من الفرص لاختبار آفاق النمو المراعي لاعتبارات البيئة.

وفي الأخير، يقدم بعض المبادئ الموجهة للاستراتيجيات الوطنية للنمو المراعي لاعتبارات البيئة. على المستوى الإقليمي، إن استطاع الاقتصاد المراعي لاعتبارات البيئة أن يكون أيضا اقتصادا فعالا، سيتعين أن تتطور أهم السياسات في المنطقة المتوسطية في هذا الاتجاه : هذا مستعجل، ممكن، وضروري.

حـول التقريـــر المتوسطـي 2012

في الوقت الذي يتزايد فيه نظر البلدان للممارسات البيئية السليمة كعامل حاسم يؤثر في النمو على المدى الطويل، فإن الالتزامات السياسية للتحول نحو برامج النمو المراعي لاعتبارات البيئة تبدو أقل وضوحا. يجمع التقرير المتوسطي 2012 «نحو نمو مراعي لاعتبارات البيئة في بلدان المتوسط» أدلة حول الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للثروات الطبيعية والقطاعات الأساسية في العديد من البلدان المتوسطية. كما يكشف المنافع أو «المنافع المشتركة» الاقتصادية والبيئية في بعض القطاعات والتسويات، وكذا الخيارات الصعبة في حالات أخرى. وفر معدو التقرير أيضا تقديرات خاصة بإجمالي وصافي مواطن الشغل التي يمكن توفيرها في البلدان المتوسطية خلال العشر سنوات القادمة المحددة للتحول إلى سياسيات النمو المراعي لاعتبارات البيئة . يعرض التقرير مجموعة من الوسائل السياسية التي يمكن أن تساعد في التقدم نحو النمو المراعي لاعتبارات البيئة وخلق مواطن الشغل المرتبطة به ترتكز على إصلاحات جبائية، أدوات اقتصادية، مسؤولية بيئية أكبر، وضع العلامات البيئية وإصدار الشهادات. يقدم التقرير توصيات عملية على المستوى الوطني في سياق الإصلاحات الاقتصادية الواسعة ويعرض حالة للتعاون الجهوي بين الحكومات والمؤسسات الدولية للحفاظ على الثروات الطبيعية المهددة. مستندة على مراجعة دراسات الحالات وأحسن الممارسات، ستكون الاستخلاصات نافعة لصناع القرار، الأكاديميين، الفاعلين في المجتمع المدني والجهات المانحة، ممن يريدون ترقية برامج النمو المراعي لاعتبارات البيئة، وتشجيع المحاسبة الوطنية الخضراء، والإشراف على المشاريع البيئية.

تقرير المتوسّط 2012

نظرة عامة

نحو نمو مراعي لاعتبارات البيئة في بلدان المتوسط

وضع السياسات لتعزيز إنتاجية الثروات الطبيعية

"يعني النمو المراعي لاعتبارات البيئة إدامة حياة كريمة وصحية ومنتجة لنا ولأطفالنا؛ نحن نعيش على أرض استعرناها من الأجيال القادمة. جعل حقوق الإنسان أكثر اخضرارا هو الهدف الرئيسي الذي يتعين أن نسعى له جاهدين، ولكن مناصب العمل تشكل أيضا انشغالا أساسيا لنا؛ بالتقرير المتوسطي 2012، لدينا أفكار لمعالجة كلتا هاتين القضيتين".

سعادة وزير البيئة الفلسطيني. الدكتور يوسف أبو صفية.

"تأييدا للتقرير المتوسطي 2012 الصادر عن مركز مارسيليا للتكامل المتوسطي، فإن المغرب يلتزم بالعمل على التحول إلى النمو المراعي لاعتبارات البيئة، خاصة في القطاعات التي ركز عليها التقرير مثل الطاقة، الصرف الصحي، وتسيير النفايات. يمكن أن تؤدي البرامج التي شرع في تطبيقها لخلق آلاف مواطن الشغل".

سعادة وزير المالية والاقتصاد المغربي. السيد نزار بركة.

"حماية البيئة والموارد الطبيعية حتمية، إن كنا نود فعلا أن نوفر حياة أفضل للأجيال القادمة. تتمثل قيمة هذا التقرير في أنه يظهر بأن هذه المهمة ليست ضرورية وممكنة فحسب، بل أيضا لها منافع اقتصادية وتساهم في خلق مواطن شغل. أعتقد أن هذه رسالة ذات مغزى، خاصة للأجيال الشابة في جنوب البحر الأبيض المتوسط".

السيد غارد لايبولد، المدير التنفيذي السابق لمنظمة السلام الأخضر الدولية.

مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي (CMI)

مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي هو منظمة تعاون متعددة الشركاء، تهدف لتسهيل الوصول للمعارف المتقدمة وأحسن الممارسات، بالتوازي مع استجلاب دعم الهيئات العامة والمستقلة، بغية رفع مستوى التعاون وتعزيز التنمية المستدامة ودمج السياسات في الفضاء المتوسطي. تسعى برامج مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي جاهدة لتوفير المعطيات الموثوقة من الأجل خيارات سياسية تستند على أدلة، ومن ثم، المساعدة في تحسين استراتيجيات ومشاريع الحكومات، ورفع مستوى الأعمال والاستثمارات المبتكرة في المنطقة، وتحفيز التعاون بين بلدان الفضاء المتوسطي.

الاتصال :

مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي (CMI)

Villa Valmer

271, Corniche Kennedy

13007 Marseille, France

الهاتف : 51/56 24 99 91 4 (0) 33+

الفاكس : 79 24 99 91 4 (0) 33+

www.cmimarseille.org